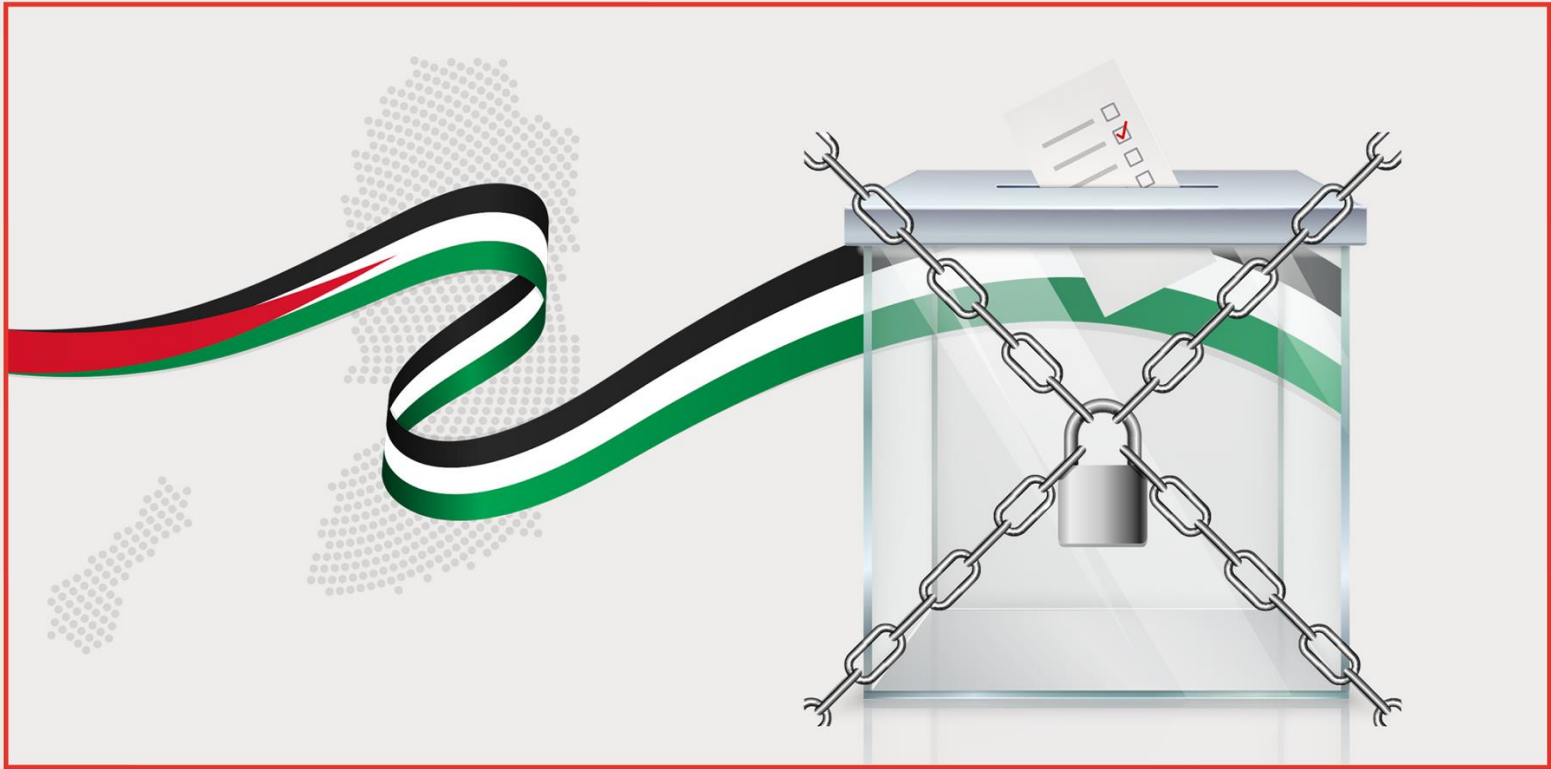


# تداعيات غياب الانتخابات الفلسطينية على المجتمع والقضية



## الباحثين

د. عمر رحال، د. نداء عوينه، د. يحيى قاعود

## باحثين مساعدين

أسامه نعيم، جمانة سنجر

## اشراف عام

عمر شعبان

أكاديمية بال تينك للديمقراطية وحقوق الانسان  
PalThink Academy for Democracy and Human Rights

ضمن مشروع

بدعم من

## ورقة سياساتية

تداعيات غياب الانتخابات الفلسطينية على المجتمع والقضية

### الباحثون

عمر رحال، نداء عوينه، يحيى قاعود

### باحثون مساعدون

أسامه نعيم، جمانة سنجر

### إشراف عام

عمر شعبان

جميع الحقوق محفوظة



بال ثينك للدراسات الإستراتيجية

غزة - فلسطين

حزيران / يونيو 2022

---

1	ملخص.....
2	1. مقدمة.....
3	2. الانتخابات في فلسطين.....
3	2.1 القوانين الناطمة للعملية الديمقراطية والانتخابية.....
3	2.2 الانتخابات العامة.....
4	2.2.1 الانتخابات العامة من تجديد الشَّرعيّات إلى تمديدّها.....
6	2.3 سرديّة الانتخابات في الهيئات المحلية.....
6	3. تداعيات غياب الانتخابات الفلسطينية.....
6	3.1 الصّعيد السياسي.....
6	3.1.1 على المستوى الداخلي.....
8	3.1.2 على المستوى الخارجي.....
9	3.2 الصّعيد القانوني.....
10	2.2.2 مخالفة فلسطين لالتزاماتها الدولية.....
10	3.3 الصّعيد الاجتماعي.....
12	3.3.1 تداعيات غياب الانتخابات على مؤسسات المجتمع المدني.....
13	3.4 الصّعيد الاقتصادي.....
14	3.4.1 التّداعيات الاقتصادية على المستوى الدولي.....
14	3.4.2 تداعيات غياب الانتخابات على القطاع الخاص.....
15	4. أفق الخروج من الأزمة.....
16	4.1 إجراء الانتخابات الفلسطينية: إرادة وقرار.....
16	4.2 التدرُّج والمرحلية في إجراء الانتخابات.....
16	4.3 معالجة قضايا الانتخابات الخلافية.....
16	4.4 تعزيز المشاركة السياسية وتشبيب النظام السياسي.....

## مُلخَص:

ترصدُ هذه الورقة السياساتية التّداعيات الكارثيّة لتغييب الانتخابات الفلسطينية على الصّعيد السّياسي والقانوني، وتشوّه عمل السُّلطات الثّلاث؛ نتيجة وُقْف العمل ببعض بنود القانون الأساسي، وحلّ المجلس التشريعي، بالإضافة إلى تداعيات غياب الانتخابات على الاقتصاد الفلسطيني، جرّاء ازدواجية السياسات العامّة في كلِّ من الصّفة الغربية وقطاع غزة، وتأثيراته المُباشرة على المُوازنة العامّة، في ضوء غياب التّخطيط والرّقابة؛ ما أثار على مستوى الشّفافية والمحاسبة.

لقد انعكس كل ذلك بشكلٍ مباشرٍ على المجتمع الفلسطيني بجميع مركّباته، وزاد من حالة الاحتقان والتوتُّرات؛ كالمظاهرات، والإضرابات، وحالة الفلتان، والجرائم دون محاسبة ومساءلة بين شرائح المجتمع. أمّا على المستوى الدولي، فلقد أثار غياب الانتخابات، وتجديد الشّريعات بالسّلب على المشروع السياسي، ومُناصرة المجتمع الدولي للقضية الفلسطينية، خاصّةً في ضوء التغيّرات والتحوّلات العالمية المتسارعة. وعليه، طرّحت الورقة السياساتية في خاتمتها أربع اتّجاهات رئيسية لتعزيز فرص إجراء الانتخابات في فلسطين.

## 1. مقدّمة:

تؤدّي الديمقراطية وممارستها في السّياق الفلسطيني إلى تعزيز النّظام السّياسي والمؤسّساتي للدولة الفلسطينية المنشودة، والذي يمكنه أن يلعب دوراً أساسياً في استمراريّة التقدّم نحو تحقيق الدولة الفلسطينية؛ فالعملية الديمقراطية أسلوبٌ فعّالٌ في دعم إقامة الدّولة، وبناء مجتمع فلسطيني، ورغم صعوبتها وتعقيدها بفعل الاحتلال، والانقسام الفلسطيني القائم، إلّا أنّها تبقى مسألةً ضروريةً.

تتّضح أهميّة عقد الانتخابات في تفعيل المشاركة السياسية لدى فئات المجتمع المختلفة بشكلٍ عامٍّ، والشباب من الجنسين بشكلٍ خاصٍّ؛ إذ بلغ عدد أفراد الفئة العمريّة بين (18-30) بحسب سجلّ الناخبين لعام 2021م (1,014,649 فرداً)، لم يشاركوا بأيّة عملية انتخابات عامّة من أصل المجموع الكلّي لسجلّ الناخبين، والبالغ حوالي (2,601,965) شخصاً، بينما وصل عمر الشباب الذين لم يشاركوا بالانتخابات العامّة إلى ما بين (33-34) سنةً.

لهذا، فإنّ الحاجة للانتخابات اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى، كما أنّها تُقلّل من حالة الفراغ السّياسي، وتحمي من تبعاته، وتساعد على المشاركة، والإبداع، والتطوّر، والنّماء، وتلعب دوراً فاعلاً في عملية التنمية بأبعادها المختلفة، كما ترفع من وعي المواطنين بالعملية الانتخابية، وتنقلهم إلى المشاركة بشكلٍ أكثر فاعلية. في ذات السّياق، تعدّ الانتخابات ضماناً لحماية النّسيج المجتمعي، والنّماسك الأهلي، وتجنّب المجتمع الأزمات والمشاكل الداخليّة، كما تلعب دوراً مهماً في تغيير النّظرة السّلبية للشباب حول مفاهيم المشاركة، من خلال إيجاد حركةٍ اجتماعيةٍ تدافع عن هذه المبادئ.

وعليه، تُناقش الورقة السّياساتية تداعيات غياب وتغييب الانتخابات العامّة في فلسطين، وتأثيراتها التراكميّة على المجتمع الفلسطيني؛ بهدف إظهار النّداعيات السّلبية التي سبّبها تغييب الانتخابات على النظام السّياسي الفلسطيني، وتجميد القوانين، وعمل المجلس التشريعي، وسيادة القانون، وغياب التّخطيط الحكومي، والرّقابة على المال العام، وهو ما أثر بشكلٍ مباشرٍ على المجتمع الفلسطيني، والسّلم الأهلي، وزاد من حدّة الاحتقان السّياسي والتوتّرات؛ كالمظاهرات، والإضرابات، والاضطرابات التي حدثت في كلّ من غزة والضفة، وما زالت مستمرةً حتى الآن؛ لذا فإنّ هذه الورقة تقدّم في خاتمتها رؤيةً عمليةً لتجاوز الانقسام عبر صندوق الانتخابات.

## 2. الانتخابات في فلسطين:

رغم انتشار مفهوم "الديمقراطية" وتطورات ممارستها، إلا أنها تختلف في التطبيق من مجتمع لآخر، وتتقاطع جميع الديمقراطيات بوسيلة تنفيذها "للانتخابات"؛ فلا ديمقراطية بدون انتخابات<sup>1</sup>. في ظلّ الخصوصية الفلسطينية بعد نشأة السُلطة في العام 1994م؛ ظهرت مفاهيم جديدة في المجتمع الفلسطيني للديمقراطية والانتخابات، وهو ما أنتج رؤىً جدليّةً حول إمكانيّة عقد الانتخابات تحت سلطة الاحتلال، ومدى قدرة منظّمة التحرير الفلسطينية على بناء دولة المؤسّسات والقانون، وبالرغم من الإشكاليات والنواقص، إلا أنّ الرؤية السياسيّة التي أصرت عليها المنظمة هي "تدعيم فرص إقامة الدولة الفلسطينية ومؤسّساتها"، وبدأ العمل من أجل إقرار نظامٍ انتخابيٍّ للنظام السياسي الفلسطيني، الذي هيأ لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى في العام 1996م.

### 2.1 القوانين النّاطمة للعملية الديمقراطية والانتخابية:

إنّ القاعدة الأساسية في الديمقراطية التمثيلية هي أن ينتخب عامّة النّاس مُمثّليهم في السُلطة (التنفيذية، التشريعية، الهيئات المحلية)؛ لإقرار القوانين والسياسات العامة بالنيابة عنهم، ولديهم الحرّية في المشاركة بشكلٍ أعمق، مثل: الترشّح للمناصب، والمشاركة في النّقاش العام<sup>2</sup>. وقبل أن نرصد ونحلّل طبيعة الحياة الديمقراطية في فلسطين، كان لا بدّ أن نعرض أهمّ القوانين النّاطمة للعملية الانتخابية، ومن ثمّ قراءة تأثيراتها التراكمية نتيجة غياب العملية الديمقراطية، وعليه يمكن عرض أهمّ القوانين النّاطمة للانتخابات الفلسطينية على النّحو الآتي:

### 2.2 الانتخابات العامّة:

أقرّ الرئيس الفلسطيني الرّاحل ياسر عرفات بموجب مرسومٍ رئاسيٍّ تشكيل لجنة الحكم المحلي والانتخابات عام 1994م، وأصدر القانون الانتخابي بتاريخ 13 كانون أول عام 1995م، والذي تبنّى الانتخابات بالأغلبية البسيطة، واللّائحة المفتوحة<sup>3</sup>، ثمّ جاء القانون الأساسي المعدّل لعام 2003م؛ ليقرّ في المادة (5) بأنّ "نظام الحكم في فلسطين نظامٌ ديمقراطيٌّ نيابيٌّ، يعتمد على التعدّدية السياسيّة والحزبية، وينتخب فيه رئيس السُلطة الوطنيّة انتخاباً مباشراً من قبل الشعب"<sup>4</sup>، ولقد نصّ القانون الأساسي المعدّل لعام 2005 في المادة (36) على أنّ مدّة رئاسة السُلطة الوطنيّة الفلسطينيّة هي أربع سنوات، ويحقّ للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسيّة ثانية، على ألاّ يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين، أمّا المجلس التشريعي، فقد أوضح قانون الانتخابات أنّ فترة التشريعي أيضاً أربع سنوات، وجاء في الفقرة (3) من المادة (26): "...

<sup>1</sup> محمد فائق، (2014): الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي، المنظمة العربيّة لحقوق الإنسان، (ت) كرم خميس، ص20.

<sup>2</sup> إيمن باتلر، (2021): مدخل إلى الديمقراطية، (ت) محمد مطيع، المركز العربي للأبحاث، الرباط- المملكة العربيّة السعوديّة، ص24

<sup>3</sup> جهاد حرب، (2000): تقرير حول تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، الهيئة الفلسطينيّة المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة التقارير القانونيّة (21)، ص14-15.

<sup>4</sup> القانون الأساسي المعدّل لعام 2003، المادة رقم (4).

التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم، يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون<sup>5</sup>، كما أعطى القانون الأساسي المعدل الحق في تشكيل الأحزاب السياسية، وتقلد المناصب والوظائف العامة، وتشكيل النقابات، والجمعيات، والاتحادات، والروابط، والأندية، والمؤسسات الشعبية، وكل تلك القطاعات من المفترض أن تُجرى بها انتخابات دورية بشكل دائم ومستمر، ينظمها القانون.

جاءت أبرز تغييرات النظام الانتخابي بعد إصدار الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ 11 كانون ثاني/يناير 2021م قراراً بقانون لسنة 2021م، والقاضي بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة، في تغيير النظام الانتخابي المختلط إلى النسبي الكامل، واعتبار فلسطين دائرة انتخابية واحدة، وتعديل منصب الرئيس (من رئيس السلطة إلى رئيس دولة فلسطين)، بالإضافة إلى رفع نسبة الكوتا النسوية<sup>6</sup>، وتعديل الفقرة (2) من المادة (5)<sup>6</sup>؛ لتصبح نسبتها 26% في القوائم المترشحة، بعد أن كانت 20% في قوائم الانتخابات التشريعية عام 2006م، أما في الدوائر فلم يكن هناك حضوراً للنساء بحسب تصريحات وزيرة المرأة آمال حمد<sup>7</sup>.

جديرٌ بالذكر أنه لم تُقرَّ أيُّ امرأةٍ في الدوائر الانتخابية في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في العام 2006، بينما فازت خمس نساء في الدوائر في الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت في العام 1996م، بالرغم من ذلك، لم نصل بعد إلى إقرار المجلس المركزي باعتماد نسبة الكوتا النسائية 30% في هيكل ومؤسسات الدولة.

### 2.2.1 الانتخابات العامة من تجديد الشّريعات إلى تمديدها:

لم يسجل لغاية اللحظة أن الانتخابات الفلسطينية على اختلافها (الرئاسية، والتشريعية، والمحلية) أُجريت في مواعيدها الدستورية والقانونية، وإنما يتم تمديد إجراءاتها، ليس هذا فحسب، بل استحدثت آليات جديدة في اختيار ممثلين للشعب؛ كتعيين رؤساء ومجالس الهيئات المحلية، ويُمكن رصد آليات عمل السلطة والفصائل الفلسطينية من أجل تجديد الشريعة، وتمديدها على النحو الآتي:

#### - وعود بإجراء انتخابات لم ترَ النور:

تمّ الإعلان أكثر من مرة عن عزم السلطة تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية؛ إذ أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في خطابه بالدورة (74) للجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 أيلول/سبتمبر 2019م، عزمه إجراء انتخابات تشريعية في الأراضي الفلسطينية<sup>8</sup>. وعلى إثر الإعلان، أرسل الرئيس رسالةً لرئيس

<sup>5</sup> القانون الأساسي المعدل لعام 2003، المادة رقم (26).

<sup>6</sup> قرار بقانون رقم (1) لسنة 2021م بتعديل قرار بقانون رقم (1) لسنة 2007.

<sup>7</sup> أسيل الأخرس، (2021): المرأة الفلسطينية حاضرة، ولكن... وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا، 26 تشرين أول/أكتوبر 2021:

<https://bit.ly/3wIOW7h>

<sup>8</sup> أخبار الأمم المتحدة، (2019): الرئيس الفلسطيني محمود عباس: سنجري انتخابات عامة وأدعو الأمم المتحدة وجهات دولية للإشراف عليها،

26 أيلول/سبتمبر 2019: <https://bit.ly/36BXXhu>

لجنة الانتخابات المركزية (حنًا ناصر) في 4 تشرين ثاني/ نوفمبر 2019م، طالبه فيها بضرورة إجراء اتصالات مع القوى والفصائل والمؤسسات في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ من أجل التّشاور والاتّفاق لعقد انتخابات تشريعية في الأراضي الفلسطينية.

لقد ساهم ما سبق في فتح النقاش القانوني، والسياسي، والمُجمعي حول مجموعة قضايا مُتعلّقة بالعملية الانتخابية ومراحلها، ولعلّ أهمها: محكمة الانتخابات، وتوفير الأمن والحماية لمراكز الاقتراع. وبعد اللّقاءات الماراثونية بين لجنة الانتخابات المركزية والفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وافقت الفصائل بما فيها حركة "حماس"، في شباط/ فبراير 2021 على إجراء انتخابات تشريعية تتبعها انتخابات رئاسية. حاولت حركة "فتح" و"حماس" هندسة الانتخابات التشريعية؛ لتفادي المفاجآت الكبيرة كما حدث في العام 2006؛ إذ أقرّ أمين سرّ اللّجنة المركزية في حركة "فتح" جبريل الرجوب، ونائب رئيس حركة "حماس" صالح العاروري باهتمامهما بقائمةٍ مشتركةٍ في الانتخابات التشريعية، التي يزعمان أنّها ستسمح لهما بتشكيل حكومةٍ جديدةٍ مقبولةٍ للمجتمع الدولي، والمنطقة<sup>9</sup>.

#### - الانتخابات ومراسيم إجرائها وتأجيلها:

أولاً- مرسوم إجراء الانتخابات: بعد (15) عامًا، صدر المرسوم رقم (3) لسنة 2021 في 15 كانون ثاني/ يناير من الرئيس محمود عباس، حدّد فيه مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية، والرئاسية، والمجلس الوطني على ثلاث مراحل.

ثانياً- مرسوم تأجيل الانتخابات: أعاد الرئيس محمود عباس إصدار مرسومٍ رئاسيٍّ في نيسان/ أبريل 2021م، حمل الرقم (12) لسنة 2021م، بشأن تأجيل الانتخابات العامّة، قال في مادته الأولى "تأجيل الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني... إلى حين توفر شروط إجرائها في الأراضي الفلسطينية كافة، وفي مقدّمها القدس العاصمة، وفقًا لأحكام القانون".

برّر الرّئيس الفلسطيني قراره بإلغاء الانتخابات التشريعية والرئاسية التي كانت مُتوقّعة أواسط العام 2021، بأنّ الانتخابات ليست "مضمونة" في القدس الشرقية المحتلة بسبب رفض إسرائيل، على الرّغم من أنّ القانون الأساسي الفلسطيني المُعدّل، والقوانين الأخرى ذات الصّلة، لم تمنح الرئيس الحقّ في إلغاء الانتخابات؛ الأمر الذي يعني أنّ القرار هو خرقٌ للقانون الأساسي، وللقوانين ذات الصّلة.

قد يكون استخدام موضوع عدم السّماح بإجراء الانتخابات في القدس من قبل الاحتلال، له علاقة بالأوزان الانتخابية للأحزاب، بالرّغم من تسجيل (36) قائمةً انتخابيةً حزبيةً ومُستقلةً. في ذات السّياق، أبدى مُنتدى النّوع الاجتماعي في الحكم المحلي تخوّفاته بعد تأجيل الانتخابات

<sup>9</sup> مخيم أبو سعدة، (2021): الانتخابات الفلسطينية وضرورة التغيير السياسي، معهد واشنطن، 1 آذار/ مارس 2021:

<https://bit.ly/3CGOI15>



العامة، وانعكاساته السلبية على المجتمع الفلسطيني، والأجواء الإيجابية التي أحدثتها المراسيم الرئاسية بإجراء الانتخابات، وأثره على تفاقم أزمة الانقسام، وتعقيد الحالة الداخلية<sup>10</sup>.

### 2.3 سردية الانتخابات في الهيئات المحلية:

رغم أن القانون الفلسطيني حدّد المعايير الخاصّة بالانتخاب، والترشّح، والمُدّد الزّمنية، إلّا أنّ الانتخابات تُجرى بشكلٍ مناطقيّ مختلفٍ، ولا تطبق إجراءاتها بشكلٍ كامل؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر: بلدية الخليل لم تُجر بها الانتخابات منذ العام 1976م حتى العام 2012م، أمّا بلدية مدينة غزة فلم تُجر بها الانتخابات المحليّة منذ العام 1976م لغاية اللحظة.

وبالنظر إلى آخر انتخابات محليّة في فلسطين (2021-2022)، التي جرت على مرحلتين بالضفة الغربية والقدس في ظلّ استمرار حالة الانقسام الداخلي، وتغييبٍ للعملية الديمقراطية في قطاع غزة، بفعل رفض حركة حماس التي أكّدت في بيان صحفي 13 آذار/ مارس 2022م، أنّ الانتخابات المتجرّئة تعزّز نهج التفرد والإقصاء، ولا حلّ إلّا بانتخابات شاملة، وبتوافق وطني<sup>11</sup>، يُضاف لذلك تغييبُ وغيابُ انتخابات مجالس الطلبة، والنقابات، والاتّحادات بشكلٍ دوريّ مُنظم، وإن أُجريت انتخابات محلية، ومجالس طلبة في الضّفة الغربية تكون شبه دوريّة، ودون قطاع غزة.

### 3. تداعيات غياب الانتخابات الفلسطينية:

أدى غياب الانتخابات الفلسطينية، وتغييب مبدأ الدوريّة إلى تداعياتٍ خطيرةٍ على جميع الأصعدة، ولعلّ وفّ تنفيذ بعض موادّ القانون الأساسي، واستمرار الانقسام وتجرّده، والذي انعكس سلبيًا على طبيعة الحكم والتّشريع، والموازنة العامة، ومكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني، كما أدّى إلى تغيير الموقف الدولي من القضية عالميًا، لاسيّما في ضوء البيئة الدولية المتغيرة؛ ما يجعل الانتخابات مدخلًا حقيقيًا لإنهاء حالة التفرد السياسي. وعليه، يُمكن رُصد وتحليل تداعيات غياب الانتخابات الفلسطينية على جميع الأصعدة الآتية:

#### 3.1 الصّعيد السياسي.

##### 3.1.1 على المستوى الداخلي:

##### - تشوّه أدوار السلطات:

أدى غياب الانتخابات العامة إلى تشوّه السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية)، وتغوّل السلطة التنفيذية سواء بالضفة الغربية أو قطاع غزة على السلطات الأخرى؛ ما أثر بشكلٍ مباشرٍ على

<sup>10</sup> منتدى النوع الاجتماعي، (2022): انعكاس تأجيل الانتخابات التشريعية على الانتخابات المحلية، ورقة موقف، منتدى النوع الاجتماعي في الحكم المحلي، 23 كانون أول/ يناير 2022.

<sup>11</sup> جريدة الرسالة نت، (2022): حماس: الانتخابات المتجرّئة تعزّز نهج التفرد والإقصاء، 13 مارس 2022: <https://bit.ly/3uDek7g>

المهام المُوكلة للسلطات الثلاث، ويُنضح ذلك بشكلٍ مباشرٍ في تداخل عمل السُّلطة الفلسطينية، وإصدار مجموعة قوانين بقرارٍ مُنذ بدء الانقسام في العام 2007 وحتى العام 2022؛ أمّا حركة حماس - سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة-، فقد أصبحت تقوم مقام السلطة التنفيذية، وأسست مجلس القضاء بغزة، بالإضافة لعقد جلساتٍ لأعضاء حماس من المجلس التشريعي المُنتهية ولايتهم بغزة.

كلُّ ما سبق عزَّز غياب المُساءلة والشفافية في الأراضي الفلسطينية، وتدبّي رضا المجتمع الفلسطيني عن أداء السلطات؛ وهو ما أوضحه استطلاع الرأْي الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حول سيادة القانون، والوصول إلى العدالة في الضفة الغربية خلال عام 2021م؛ حيث رأى أكثر من نصف القضاة النظاميين (56%) أنّ عدم ثقة الناس بالقضاء النظامي هي إشكالية، في حين انعدام الاستقلالية هي بمنزلة إشكالية من وجهة نظر 30% منهم، بينما كان انتشار الفساد إشكالية من وجهة نظر 12% من القضاة النظاميين. لقد اختلف ترتيب الإشكاليات الثلاث (عدم ثقة الناس، وانعدام الاستقلالية، وانتشار الفساد) من وجهة نظر أعضاء النيابة؛ بحيث سجلت 32% و26% و8% على التوالي<sup>12</sup>، وهو ما أكَّد عليه تقريرٌ لائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)؛ فحتى تعيين رئيس هيئة مكافحة الفساد لم يصادق عليه المجلس التشريعي، بفعل غيابه منذ العام 2007<sup>13</sup>.

#### - تأكل الشرعيات:

توقّف النظام السياسي الفلسطيني عند أحداث الانقسام في العام 2007م، ولم يتحرّك بعدها المشهد السياسي الفلسطيني، رغم الاجتماعات الفصائلية المتواصلة في عواصم الدول، والمبادرات، والوثائق، والمقترحات، والحلول المطروحة من قبل المؤسسات الفلسطينية؛ فعلى سبيل المثال: قدّمت مؤسسة بال ثينك بالشراكة مع السويسريين (الورقة السويسرية لإنهاء الانقسام)، وبالرغم من ذلك، تعزّز الانقسام واستمر. تشكل الانتخابات الفلسطينية الآن منفذاً حيويّاً لتجديد شرعيّة المؤسسات الفلسطينية، وضخّ دماء جديدة في القيادة الفلسطينية، وأداة لتغيير الواقع الفلسطيني نحو الأفضل<sup>14</sup>.

#### - تراجع مكانة القضية الفلسطينية:

ساهم غياب الانتخابات في تراجع مكانة القضية الفلسطينية، في ضوء تعدّد التمثيل السياسي الفلسطيني، وخلق ذرائع قويّة لدول الإقليم والعالم، في تهميش القضية الفلسطينية المنقسمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصّةً في ضوء التغيّرات المُتسارعة التي يشهدها الإقليم والعالم؛ حيث تولّدت صراعات إقليمية

<sup>12</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مشروع سيادة القانون والوصول إلى العدالة في

الضفة الغربية 2021 النتائج الرئيسية، كانون ثاني/يناير 2022: <https://bit.ly/3xTSUEP>

<sup>13</sup> الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، دور مؤسسات الرقابة الرسمية في بناء نظام نزيه في فلسطين، آب/أغسطس 2021، ص6

<sup>14</sup> نادية سعد الدين، الانتخابات الفلسطينية: مدخل لإنهاء الانقسام أم تعميقه، جريدة الغد، 17 كانون ثاني/يناير 2021:

<https://bit.ly/3K9DgYr>

ودولية جديدة أفقدت القضية الفلسطينية مكانتها المركزيّة على طاولة المؤسّسات الأمميّة، وفي الإعلام الدولي.

### 3.1.2 على المستوى الخارجي:

#### - وجود خطابين ونهجين مختلفين في الحكم:

هناك خطابان موجّهان للعالم، الأوّل: خطاب السلطة الوطنية الفلسطينية، والثاني: خطاب حركة حماس - سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، ويتّضح ذلك بشكلٍ جليّ في موقعين لوزارة الخارجية الفلسطينية، والتي من المفترض أن تكون واحدة<sup>15</sup>، وهو ما فتح المجال أمام العديد من دول العالم للتعامل مع قضايا غزة، وقضايا السلطة الفلسطينية وكأنهما طرفان مختلفان.

#### - تقليص فرص الدّعم المالي:

أثر الانقسام وغياب الانتخابات الدوريّة بشكلٍ مباشرٍ على تقليص فرص الدّعم المالي المُقدّم للشعب الفلسطيني، خاصّةً في المشاريع التطويريّة والتّنمويّة، ودعم التغيير المُستدام للديمقراطية في المؤسّسات الفلسطينية؛ وبدلاً من ذلك، تشنّت الدّعم وتمّ تقليصه؛ حيث أصبح هناك دعم يُقدّم للسلطة الفلسطينية، وآخر يقدم لقطاع غزة.

#### - عرقلة عمل المنظمات الأمميّة:

إنّ غياب قيادة فلسطينية مُنتخبة شكّل عائقاً أمام العديد من المُنظمات الأمميّة في محاولتها للوقوف مع الشعب الفلسطيني؛ حيث تُتهم بمحاولة حماية الإرهاب، أو معاداة السامية؛ لأنّها تتعامل مع تنظيمات وحركات، وليس مع قيادة فلسطينية مُنتخبة، وواحدة أمام الشعب الفلسطيني.

#### - المطالبات الدولية بتجديد الشرعيّة:

طالبت العديد من الدّول أكثر من مرّة بضرورة إنهاء الانقسام، وتوحيد الشعب الفلسطيني، وتوجيه خطاب موحد بالمطالب الفلسطينية، وفي كثيرٍ من الأحيان كان التهرّب العالمي من المسؤولية الأخلاقية من خلال التذرّع بوحدة النظام السياسي؛ حيث انتقد العالم بشكلٍ واضحٍ غياب الانتخابات الفلسطينية، خاصّةً أوروبا الداعم والممول للسلطة الفلسطينية، وكان ذلك واضحاً بعد تأجيل الانتخابات الفلسطينية في العام 2021م، فقد اعتبر وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل في 30 أبريل/ نيسان 2021م، أنّ إرجاء الانتخابات الفلسطينية، وهي الأولى منذ 15 عاماً، أمرٌ "مخيّب جداً للأمل". وأضاف أنّ الاتحاد الأوروبي يدعم باستمرار إجراء انتخابات ذات مصداقية، وشاملة، وشفافة لجميع الفلسطينيين: "نحن نؤمن

<sup>15</sup> وزارتين للخارجية الفلسطينية.

- موقع وزارة الخارجية والمغتربين، السلطة الفلسطينية [/http://www.mofa.pna.ps/ar-jo](http://www.mofa.pna.ps/ar-jo)

- موقع وزارة خارجية "حماس" [/http://mofa.ps/ar](http://mofa.ps/ar)

إيماناً راسخاً بأن مؤسسات فلسطينية ديمقراطية فاعلة، وقويّة، وشاملة، وخاضعة للمساءلة، وقائمة على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان ضرورية للشعب الفلسطيني، وللشريعة الديمقراطية، وبالمُحصلة لحلّ الدولتين<sup>16</sup>.

وفي ذات السياق، أصدرت خمس دول أوروبية (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا) بياناً مشتركاً نشرته وزارة الخارجية الألمانية، عبّرت فيه عن "خيبه أملها" نتيجة قرار تأجيل الانتخابات: "إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن المؤسسات الديمقراطية القوية، والشريعة، والتمثيلية، والخاضعة للمساءلة تظلّ أساسية لتقرير المصير، وبناء الدولة للفلسطينيين، وكذلك لمستقبل حلّ الدولتين، وتدعو السلطة الفلسطينية إلى طرح تقويم انتخابي جديد في أقرب وقت ممكن، إلى جانب شركائنا الأوروبيين، نحن على استعدادٍ لدعم انتخاباتٍ حرّة، ونزيهة، وشاملة<sup>17</sup>؛ فالفلسطينيون بحاجة أكثر من أيّ وقت مضى لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وذلك لتجديد الشّريعات من جهة، وتعزيز الرّقابة والمُساءلة من قبل السلطة التشريعية؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز النزاهة، ومكافحة الفساد.

## 3.2 الصعيد القانوني.

تمثلت التداعيات القانونية جرّاء غياب وتغييب الانتخابات في:

### - انتهاك القانون الأساسي:

شكّل غياب الانتخابات العامّة والمحلية انتهاكاً واضحاً للقانون الأساسي الفلسطيني، ومخالفةً للنّص القانوني؛ حيث يشير القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (2) منه إلى أنّ "الشعب مصدر السلطات، ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المُبيّن في القانون الأساسي"، كما نصّت المادة (26)، الفقرة الثالثة من ذات القانون على أنّ "النّصويت والتّرشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتمّ انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون".

كما أكّد القانون الأساسي في الباب الرّابع السلطة التشريعية، في المادة (47) أنّ "مدّة المجلس التشريعي أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتُجرى الانتخابات مرّة كل أربع سنوات بصورة دورية"، ونصّت المادة (3) الفقرة الثانية من القرار بقانون رقم (1) لسنة 2007 بشأن الانتخابات العامة أنّ "مدّة ولاية الرّئيس أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين".

على الرّغم من كلّ النصوص الدستورية والقانونية التي لا تقبل التّأويل، والتزامات دولة فلسطين أمام المجتمع الدولي، والتّنبّهات حول عملية التحوّل الديمقراطي التي ينشدها الشعب الفلسطيني، إلّا أنّ النظام

<sup>16</sup> FRANCE24، الانتخابات الفلسطينية: الاتحاد الأوروبي يعتبر التأجيل "مخيّباً للأمل" وحماس تندد بـ"انقلاب على الشراكة"، 30 أبريل/ نيسان 2021: <https://bit.ly/3MrZbvv>

<sup>17</sup> Federal Foreign Office, Joint Statement of the Spokespersons of the Foreign Ministries of France, Germany, Italy, and Spain on the postponement of the Palestinian elections, 30 April 2021: <https://bit.ly/3OxD74v>

السياسي ما زال يتعامل مع الانتخابات والتداول السلمي للسلطة، باعتباره منةً، وليس حقًا دستوريًا وقانونيًا للمواطنين؛ الأمر الذي عمق الفجوة بين المواطنين ونظامهم السياسي.

### - غياب السلطة التشريعية:

أدى غياب السلطة التشريعية إلى غياب تشريع القوانين، ولعلَّ أهمها: قانون حماية الأسرة، وخفض سنِّ الترشُّح؛ لذلك، فإنَّ الفلسطينيين بحاجة أكثر من أي وقت مضى لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وذلك لتجديد الشَّرعيّات من جهة، وتعزيز الرِّقابة والمساءلة من قبل السلطة التشريعية من جهة أخرى؛ الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز النِّزاهة، ومكافحة الفساد، كما أنَّ التلَكُّو بعدم إجرائها في مواعيدها المُحدَّدة من شأنه أن يزيد من حالة الاحتقان السِّياسي، بل يمكن أن يهدِّد السِّلم الأهلي، والنَّماسك الاجتماعي؛ فغياب الانتخابات لأيِّ سبب كان، ولفترة زمنية طويلة يعدُّ شكلاً من أشكال الفساد السياسي.

### 2.2.2 مخالفة فلسطين لالتزاماتها الدولية:

انضمت فلسطين منذ العام 2014م إلى (98) معاهدةً واتفاقيةً دوليةً، في مُقَمِّمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية، والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، واتفاقية مُناهضة التعذيب...إلخ، كما انضمت لاحقاً إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المختلفة<sup>18</sup>، وأغلب تلك المعاهدات والاتفاقيات تشيرُ بشكلٍ واضحٍ إلى حقِّ المواطنين في المشاركة بإدارة الشُّؤون العامّة، وحقِّ الاقتراع؛ إلّا أنَّ انضمام فلسطين للمعاهدات والاتفاقيات لم يرافقه العمل بشكلٍ جيِّدٍ لبناء مقومات وأسس الدَّولة المدنيّة، ومن أبرزها عدم إجراء الانتخابات؛ الأمر الذي عزّقل عملية التحوُّل الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية.

### 3.3 الصَّعيد الاجتماعي.

أدى غياب الانتخابات إلى اضطراب تركيبة المجتمع الفلسطيني، والذي تمظهر فيما يأتي:

### - اختلال بنية المجتمع الفلسطيني:

عمل الانقسام السياسي على اختلال "النَّوازن الاجتماعي" وتردِّي مؤشِّرات نوعية الحياة، والانسجام المجتمعي، ومؤشِّرات السِّلم الأهلي، وتعمَّقت حدَّة التمايزات والاحتقانات في المجتمع الفلسطيني<sup>19</sup>؛ وفي ذات السِّياق، تزايدت حدَّة الاستقطاب الحزبي والفكري في المجتمع الفلسطيني، وفاقمت من حالة تفكُّك البنى الاجتماعية التي تعزَّزت بسبب الانقسام السياسي، وإنَّ لم نستطع معالجة كلِّ تلك الإشكاليّات السياسية من خلال التوافق الوطني لعقد الانتخابات العامّة، والوصول إلى برنامج وطني شامل للنهوض

<sup>18</sup> للاستزادة راجع:

- موقع وزارة الخارجية والمغتربين، الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين: <https://bit.ly/3Fqdyoa>

<sup>19</sup> تيسير محيسن، مع الفصل و"التحكيم عن كُتُب": أثر الانقسام في وحدة المجتمع وفعالية النظام السياسي، 25 تشرين ثاني/ نوفمبر 2014:

<https://bit.ly/3Le9WBs>

بالبنى الاجتماعية وانسجامها؛ سوف يزداد الاختلال والتفكك المجتمعي، وتعمق المعاناة والأزمة الإنسانية؛ ما يؤدي إلى زيادة حدة الظروف المجتمعية القاسية، خاصة فيما يتعلق بالشباب والمرأة.

#### - المرأة:

إنَّ غياب الانتخابات العامَّة حرم الكثير من النساء والخريجات من الترشُّح، والمشاركة في العملية الديمقراطية؛ فعند النظر إلى نسبة النساء المرشحات في القوائم الانتخابية لانتخابات المجلس التشريعي في أبريل/ نيسان 2021م، نجد أنَّها بلغت 29% من مجموع المرشَّحين الإجمالي الذي بلغ 1389 مرشح/ة، من بينهم 405 نساء<sup>20</sup>، وهذه نسبة غير كافية بعد مرور خمسة عشر عامًا من عدم الترشُّح لمثل هذه المناصب.

إضافة إلى ما سبق، فإنَّ غياب وتغييب الانتخابات أدَّى إلى زيادة العنف ضد المرأة في المجتمع؛ حيث بلغت نسبة النساء المعتنقات، والمتزوجات منهنَّ، أو اللاتي سبق لهنَّ الزواج على وجه الخصوص 58.2%<sup>21</sup>، كما يصرُّ المجتمع على حرمانها من الكثير من الحقوق، ولعلَّ أبرزها الميراث.

علاوةً على ذلك، تُعاني المرأة من ضعفٍ في التمثيل الاقتصادي في المجتمع، الذي يعاني من واقع اقتصادي مُتهالكٍ بالأساس؛ بسبب ما تُعانيه البلاد من مُضايقات الاحتلال الإسرائيلي، وظروف الانقسام الفلسطيني القائم منذ 15 عامًا<sup>22</sup>؛ حيث بلغ معدَّل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 43%، مقابل 22% بين الرجال<sup>23</sup>.

#### - الشَّباب:

رصد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1.16 مليون شاب وشابة، تتراوح أعمارهم بين (18-29) سنةً في فلسطين، يشكِّلون أكثر من خُمس المجتمع الفلسطيني؛ 22% من إجمالي السكَّان في فلسطين منتصف العام 2021، (22.3% في الضفة الغربية و21.8% في قطاع غزة)<sup>24</sup>، العديد منهم لم يمارس حقَّه في المشاركة السياسية.

<sup>20</sup> المرجع السابق.

<sup>21</sup> د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/03/08،

<https://bit.ly/3qiHrtV>

<sup>22</sup> المصالحة الفلسطينية التي تنقنها الصراحة، 2022/1/15، <https://bit.ly/3JpMOix>

<sup>23</sup> د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/03/08،

<https://bit.ly/3qiHrtV>

<sup>24</sup> الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع الشباب في المجتمع الفلسطيني عشية اليوم العالمي للشباب، 2021/08/12:

<https://bit.ly/3LWoW75>

## - فقدان حالة الإحساس بالانتماء، والهوية، وزيادة معدلات الهجرة:

اجتمعت التّدايعات السياسية والاقتصادية في موضوعات الهجرة، والإحساس بعدم الانتماء والهوية، خاصّة في ظلّ زيادة مُعدّلات الفقر المُدقع، والبطالة؛ ما أدّى إلى زيادة مُعدّلات الهجرة في فلسطين في السنوات الأخيرة بشكلٍ واضحٍ؛ فقد أشارت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أنّ الهجرة بين التعدادين (2007-2017) للخارج، بلغت نحو 110 ألف مهاجر من فلسطين، معظمهم من الشباب<sup>25</sup>، وهو ما يؤثر بشكلٍ أو بآخر في خيبة أمل الشباب، وعدم مطالبتهم الدائمة بالانتخابات، رغم أثرها المباشر على حياتهم ومستقبلهم.

### 1.3.3 تداعيات غياب الانتخابات على مؤسسات المجتمع المدني:

ساهم غياب الانتخابات الدوريّة في تشوّه المؤسسات المجتمعية، وانقسامها بين طرفي الانقسام، وأثرت بشكلٍ مباشرٍ على هيكل المجتمع المدني الفلسطيني، وأداء دوره، ولعلّ غياب الانتخابات العامّة، والهيئات المحلية فتح المجال لغياب الانتخابات الفرعية في المجتمع المدني، والتي يمكن رصدها فيما يأتي:

- غياب انتخابات الاتحادات والنقابات الفلسطينية:

لم تلتزم الاتحادات والنقابات الفلسطينية بدوريّة الانتخابات؛ نتيجة غياب الانتخابات، وتعطلّ النظام السياسي الفلسطيني؛ فعلى سبيل المثال: عُقدت آخر انتخابات للاتحاد العام لطلبة فلسطين عام 1990م، والاتحاد العام للمرأة عام 2009<sup>26</sup>، وبالرغم من أنّ الاتّحادات والنقابات هي النواة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني، إلّا أنّ التّفاوض بين الفصائل يجري دائماً حول تقاسم المقاعد في المنظّمة، بدلاً من تفعيلها من خلال التّجديد، والتّوحيد، والانتخاب.

### - غياب انتخابات مجالس الطلبة:

إنّ انتخابات مجالس الطلبة مُعيّبةً بشكلٍ كاملٍ في جامعات قطاع غزة منذ العام 2007م، باستثناء الجامعة الإسلامية، والكلية الجامعية؛ فهناك مجلس طلابي مُنتخب شبه سنوي، تقاطعه جميع الأطر الطلابية؛ بفعل العملية الانتخابية التي تقوم على نظام الأغلبية- تركية/ تعيين، وهو ما يدلّ على عدم وجود عملية انتخابية حقيقية؛ أمّا الجامعات الأخرى بغزّة؛ كجامعة غزّة، وفلسطين، وهي جامعات خاصّة، فلا يوجد بالأصل عملية انتخابية وفق برنامجها الأساسي. في المقابل، تغيب انتخابات مجالس الطلبة

<sup>25</sup> المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات، 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله- فلسطين، تموز/ يوليو 2020، ص 37.

<sup>26</sup> مرجع سابق.

بشكل جزئي أو غير دوري في جامعات الضفة الغربية، ويُعيد أحمد الطناني<sup>27</sup> تعطيل انتخابات مجالس الطلبة إلى التَّعطيل السياسي، وأنَّ طرفي الانقسام ليس لديهم قرار حقيقي للذهاب إلى الانتخابات.

#### 3.4 الصعيد الاقتصادي.

أثر غياب الانتخابات على مصدر السياسات الاقتصادية؛ فهناك سياسات مُتباينة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشمل: آليات التعامل مع سلطة النقد، والبنوك، والائتمانات، وآليات التعامل مع أنواع الضرائب المختلفة، والمُكلفين ضريبياً حسب القانون، كما أنَّ حماية المُستهلك تتعرَّض للاختبار في ظلِّ غياب سقْفٍ سعريٍّ، والتُّجار يتعرَّضون للظلم في ظلِّ غياب أرضيةٍ سعريَّةٍ (هنالك حالة غير مفهومة من ارتفاع الأسعار، خاصة للمواد الأساسية)، ولقد أدَّت إلى تداعيات خطيرة ومباشرة على القطاع الاقتصادي، يُمكن أن نضمها بما يأتي:

- **السياسة التجارية:** أوجد انقسام السلطة السياسية في غزة والضفة الغربية قوانين ضريبية، ورسوم مزدوجة على الواردات في قطاع غزة، ولإنهاء حالة الأزواج؛ يتوجَّب إجراء انتخابات عامَّة تعمل على توحيد السياسة التجارية في المؤسسات الحكومية.
- **سياسات التشغيل:** ما زال قطاع غزة مستثنى من إحداثيات التوظيف المقرَّرة سنويًا لفرص التوظيف في الهيئات والمؤسسات الحكومية؛ في المقابل، فما زالت حماس تتعامل مع التوظيف بغزَّة بشكلٍ حزبيٍّ.
- **سياسات الإنفاق:** ما زالت حكومة غزة لا تُفصح عن مصادر إيراداتها بشكلٍ تفصيليٍّ، كما أنَّ الحكومة الفلسطينية لا توضِّح بشكلٍ تفصيليٍّ ودقيقٍ أوجه الإنفاق والصَّرف على قطاع غزة؛ ما أثر على مستوى الشفافية والمساءلة، وأدَّى إلى تشوُّه هيكل النَّقَّات العامَّة في موازنة السلطة الفلسطينية، والذي يذهب نصفه إلى الرُّواتب، والأجور، والمخصص نصفها إلى قوى الأمن، في حين أنَّ هنالك غيابًا واضحًا، وغير مُبرر للإنفاق الرأسمالي والتطويري في المجتمع الفلسطيني، مع وجود تدنٍّ واضحٍ في مُخصَّصات التعليم والصِّحة، وما ينطوي عليهما من التزامات تجاه الشعب الفلسطيني؛ بحيث لا ترفع جودة الخدمات المُقدمة في تلك القطاعات، وهذا يعني أن قاطرة التنمية لن تتحرَّك، ولن تكون هناك نسب نموٍّ تقوُّل إلى تنمية.
- **سياسات الإيرادات:** إنَّ ضعف مُخصَّصات الإنفاق التطويري الرأسمالي جعل من السلطة الفلسطينية في مقرِّي تواجدها (غزة والضفة) مجرد (جانبٍ للضرائب)، في ظلِّ وجود ضعفٍ واضحٍ، أو غيابٍ للإيرادات المتولِّدة عن الاستثمارات السيادية (في الموازنة لا يوجد إنفاق رأسمالي لضخَّ بناء مصانع، وبنية تحتية، وفتح شركات، والدَّخول في استثمارات خارجية، وإنَّ وُجِدَت فهي ضعيفة؛ ما جعل السلطة تعتمد على مصدرين للإيرادات، وهما: الرسوم والضرائب، والمقاصَّة)،

<sup>27</sup> مقابلة شخصية، أحمد الطناني، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، وسكرتير جبهة العمل الطلابي التقدمية في جامعات قطاع غزة 2013 - 2017، ومنسق سكرتاريا الأطر الطلابية في قطاع غزة سابقًا، 22 آذار/ مارس 2022.



كما أنّ صندوق الاستثمار الفلسطيني، وهو الصندوق السيادي للشعب الفلسطيني يعمل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، ولا يخضع لمساءلة الجهات المُعتدِّ بها قانونًا.

### 1.4.3 التّداعيات الاقتصادية على المستوى الدولي:

أدى غياب الانتخابات وتوحيد السلطة السياسية إلى تداعيات مباشرة على القطاع الاقتصادي خارجيًا، والتي برزت في المسائل الآتية:

- **إعادة الإعمار:** إنّ إحدى أهمّ الإشكاليات الداخليّة في ملف الإعمار هي عدم وجود إدارة سياسية موحّدة؛ إذ مرّ قطاع غزة بأربعة اعتداءات، أظهرت الخلل في إدارة ملف الإعمار في ظلّ الانقسام، ويضاف إلى ذلك، مواقف الدول الداعمة للإعمار، والتي تشترط توحيد إدارة الإعمار فلسطينيًا.
- **تحمل تبعات التنمية والفرص الضائعة:** أدى غياب الانتخابات وتوحيد إدارة الشؤون السياسية والاقتصادية بشكلٍ عامٍ إلى تغييب مشروعات اقتصادية مدعومة دوليًا؛ فلا توجد تنمية اقتصادية في ظلّ الانقسام، وسلطات متعددة؛ ما يدفعنا إلى التوجّه للصندوق الانتخابي، وتوحيد السلطة السياسية.
- **إغلاق معبر رفح المتكرر لعدم وجود سلطة شرعية:** أغلقت جمهورية مصر العربية سابقًا المعبر عدّة مرّات؛ لعدم وجود سلطة شرعية تُدير المعبر، وقد تعود هذه الإغلاقات لنفس الأسباب مستقبلاً.

### 2.4.3 تداعيات غياب الانتخابات على القطاع الخاص:

طالت تأثيرات الانقسام مختلف جوانب الحياة في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القطاع الخاص؛ حيث قُدرت خسائر القطاع الخاص في غزة عام 2019 بحوالي 11 مليار دولار<sup>28</sup>، وتمثّل التأثير الأكبر بضعف التّبادل التجاري بين الضفة وقطاع غزة<sup>29</sup>، كما استمرّت التأثيرات السلبية على القطاع الخاص، وتزايدت في سياق بيئة أعمال مناوئة وخطرة، تأسّست بإجراءات حادّة مستمرة لمنظومتنا الانقسام والحصار، وذلك لأنّ القطاع الخاص شهد جميع أنواع المعوّقات التي هيأت الأسباب لاستدامة تراجع دوره ومكانته في الهيكل الاقتصادي، ولقد أفضى هذا الواقع إلى تراجع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 83.3% عام 1997م إلى 65% عام 2017، ويأتي ذلك في سياق التراجع المستمر لقدرة القطاع الخاص على زيادة حجم الاستثمار المطلوب. ولعلّ التّحديات الرّئيسة التي تواجه القطاع الخاص، تتمحور حول غياب الدّور الحكومي الدّاعم للقطاع الخاص، وغموض وتعارض السياسات، والصّعوبات التي تتعلق بمستلزمات الإنتاج<sup>30</sup>.

<sup>28</sup> غزة "منكوبة" اقتصاديًا وإنسانيًا (مقالة)، وكالة أنباء الأناضول. 27.02.2019. <https://bit.ly/3Mn8jlu>

<sup>29</sup> معهد (ماس)، أعباء الانقسام الداخلي على أداء القطاع الخاص وسبل تخفيفها، مائدة مستديرة (1)، 23 آذار/ مارس 2022.

<sup>30</sup> مازن العجلة، سنوات التنمية الضائعة في قطاع غزة (2007-2017)، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله- فلسطين، ص90-

ما زال التشوّهُ الحاصل في هياكل الاقتصاد الفلسطيني يمنع/ يحدُّ من قُدرة القطاع الخاص على تحقيق أيّ نسب نموٍّ تمكّنه من تحقيق الأهداف الاقتصادية، عبر توليد مزيدٍ من رأس المال، وخلق مزيدٍ من فرص التشغيل، والتّواصل مع الاقتصادات الأخرى لتعظيم المعارف، والقيم اللّازمة لنهوضه في ظلِّ استمرار حالة الانقسام الفلسطيني، وغياب الانتخابات، والتي من شأنها توحيد السياسات الحكومية، وأنّ توفّر بشكلٍ مباشرٍ في سياسات التشغيل سواء الحكومية، أو دعم استيعاب الأيدي العاملة في القطاع الخاص؛ حيث لم تستطع المؤسسات الحكومية إلى الآن بناء نماذج شراكة وحوار فعّالة مع القطاع الخاص؛ لاستثمار الموارد بشكلٍ مُتعاظمٍ يخدم المواطن، ويُحقّق أفضل عوائد، وأصبحت بعض القوى تتغوّل على النّظام السّياسي المُتأكّل؛ نتيجة غياب الانتخابات، فعلى سبيل المثال: بعض الهيئات المحلية غير المُنتخبة في قطاع غزة بدأت تفرض نفسها باعتبارها الحكومة المحليّة كبديل لسلطة المحافظ.

لقد أدّى غياب نظام بيئيّ يزيد من فرص الابتكار لدعم المشروعات الريادية الواعدة إلى أن يكون الاقتصاد الفلسطيني أحد أهم مقابر المشروعات النّاشئة في الشرق الأوسط والعالم، وتشير إحصاءات متعلقة ببيئة الشركات النّاشئة إلى أنّ 95% من المشروعات الواعدة، والتي تملك فرصاً مُرتفعة للنجاح في بيئات مختلفة تفشل وتندثر، إذا عملت في بيئة الاقتصاد الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، تتشكّل بُنية القطاع الخاص الفلسطيني من شركات صغرى وعائلية، وهي لا تمتلك القدرة على العمل ببيئة سياسية غير مستقرة بفعل الانقسام؛ ما وُلد لدى أصحاب تلك الشركات توجّهات نحو نقل رؤوس أموالهم إلى بيئات أكثر استقراراً من البيئة الفلسطينية، المتأثّرة أصلاً بفعل الاحتلال، والتي زادت تأثراً بسبب ازدواج مصادر السياسات بفعل الانقسام وغياب الانتخابات؛ يُضاف إلى ذلك غياب إستراتيجية وطنيةٍ موحّدة للابتكار، والتي حدّت من فرص تطوّر القطاع الاقتصادي، خاصّةً في مجال التحوّل الرقمي، والتي من شأنها مضاعفة الناتج الإجمالي المحلي الفلسطيني.

#### 4. أفق الخروج من الأزمة:

إنّ الانتخابات في السياق الفلسطيني، تعني قدرة البنى المجتمعية بكلِّ مكوناتها على إدارة مؤسسات الدولة بشكلٍ ديموقراطيٍّ ودوريٍّ، وأنّ المجتمع الفلسطيني يستحق أن تكون له دولة مستقلة كبقية المجتمعات؛ فالمؤسسات العامّة والمحليّة تمثل الدولة الفلسطينية المأمولة، فمنذ لقاءات الأحزاب الفلسطينية لإجراء الانتخابات بعد غيابها زمنٍ طويلٍ؛ ظهرت مشكلتان: الأولى، مناقشة جدوى الانتخابات في ظل الانقسام الفلسطيني القائم. أما الثانية، فهي اتّجاه الفصائل الفلسطينية بعد تغييب الانتخابات؛ لكيل الاتهامات بدلاً من تدليل العقبات، ومعالجة الإشكاليات، والبحث عن آليّات إجراءها في ظلّ المُعوقات القائمة.

يبدو واضحاً استخدام صُنّاع القرار السياسي في كلِّ من الضفة الغربية وقطاع غزة "الانتخابات" و"الانقسام"؛ كأداتين تعزّز وتخدم كلٌّ منهما الأخرى، بالرّغم من أن تأجيل الانتخابات يساهم في تعميق الانقسام الفلسطيني واستمراره، والذي يساهم بشكلٍ مباشرٍ في عدم إجراء الانتخابات، وبغرض تدليل

العقبات التي تقف حائلًا أمام إجراء الانتخابات الشاملة في فلسطين؛ تطرح الورقة مجموعة سياسات وبدائل من شأنها تعزيز فرص إجرائها، وذلك على النحو الآتي:

#### 4.1 إجراء الانتخابات الفلسطينية (إرادة وقرار):

يتطلب الخروج من عباءة التصريحات الإعلامية والسياسية بشأن الاستعداد لإجراء الانتخابات، إلى إرادة حقيقية وقرار فعلي لإجرائها؛ فالانتخابات خطوة مهمة في استعادة الحياة الديمقراطية، وعلى رأسها إنهاء الانقسام السياسي. بالإضافة إلى ذلك؛ يتوجب العمل الجمعي لإجراء الانتخابات، ومعالجة جميع إشكاليات انعقادها؛ حيث لا يكفي رضى الإشكاليات، أو تحميلها لطرف بعينه دون معالجتها بشكل جمعي؛ وهذا يتطلب عملاً وطنياً مشتركاً، بمساعدة الدول والمؤسسات الدولية؛ لتذليل جميع العقبات، والضغط لإجراء الانتخابات.

#### 4.2 التدرج والمرحلة في إجراء الانتخابات:

هناك مجموعة تحديات تقف أمام انعقاد الانتخابات، لكنها ليست على نفس المستوى والقدر، فإن لم نستطع إجراء انتخابات عامة في الوقت الراهن؛ فبالإمكان إجراء الانتخابات المحلية والنقابية والطلابية، وهو ما يعزز صدق التوجه للصندوق.

ويمكن البدء بانتخابات مجالس الطلبة، ومن ثم البلديات- الهيئات المحلية، والاتحادات والنقابات؛ إذ لا يوجد ما يمنع من إجرائها، ومن ثم معالجة موانع إجراء الانتخابات العامة بشكل جمعي، كما تم الاتفاق على إجرائها بشكل جمعي؛ فبدون البحث عن حلول للإشكاليات القائمة، سوف يبقى تغييب الانتخابات قائماً.

#### 4.3 معالجة قضايا الانتخابات الخلفية:

ظهرت عدة إشكاليات بشأن ظروف وشروط انعقاد الانتخابات في فلسطين، منها ما هو متعلق بالاحتلال ومنعه إجراء الانتخابات في القدس، ومنها ما هو متعلق بالفلسطينيين أنفسهم، والتي يمكن التغلب عليها كما حدث في مسألة "تشكيل محكمة خاصة بالانتخابات" عام 2017<sup>31</sup>، وتم تجاوزها في العام 2021، وهو ما يشير إلى إمكانية إجراء الانتخابات، سواء العامة أو الهيئات المحلية، ومعالجة الإشكاليات الإدارية والقانونية التي تقف حائلًا أمام إجراء الانتخابات في كل محافظات الوطن (قطاع غزة، الضفة الغربية، القدس) في إطار توافق وطني شامل.

#### 4.4 تعزيز المشاركة السياسية وتشبيب النظام السياسي:

لا تكفي تصريحات السياسيين والأحزاب الإعلامية حول حقوق المرأة الفلسطينية ودورها في المجتمع الفلسطيني، وإنما لا بدّ أن تُترجم تلك التصريحات بشكل عملي، وأن تنعكس في المشاركة السياسية سواء

<sup>31</sup> قرار بقانون رقم (2) لسنة 2017م بشأن تعديل قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة 2005م وتعديلاته.

بالمناصب العليا، والانتخابات العامّة والمحلية بنسب عادلة؛ فالإنصاف الحقيقي يبدأ من جوهر النظام السياسي الفلسطيني، وهي الأحزاب الفلسطينية، الأُقدر على دعم المرأة في الانتخابات، وهي القادرة على تنظيم القوائم بما يتلاءم مع نسبة المرأة.

أمّا فيما يخص الشباب؛ فهي أيضًا تتعلق بالأحزاب التي تتوافق على إقرار الانتخابات الفلسطينية، ولا تعطي نسبةً تتناسب مع دور الشباب وحجمهم في المجتمع، ليس هذا فحسب؛ بل إنّ القوانين الانتخابية بحاجة إلى تعديل، كما تحتاج إلى مجلسٍ تشريعيٍّ مُنتخبٍ. وفي ظلّ الإشكاليّات القائمة؛ تبقى قضايا الشباب من كلا الجنسين في أدنى سلّم الأولويات؛ فهذه المعادلات الصادمة بحاجة إلى تعديلٍ حقيقيٍّ من الكلّ الفلسطينيّ، وخاصّة الأحزاب الفلسطينية.

**من خلال ما سبق، يتّضح أنّه لا يمكن إحداث تنمية حقيقية، وبناء نظام سياسي، وبرنامج سياسي يعبر عن تطلّعات الشعب الفلسطيني دون إجراء الانتخابات، خاصّة وأنّ جميع اللّقاءات، والحوارات الوطنية لم تفضِ لإنهاء الانقسام، وإتمام المصالحة بعد؛ ما يعني ضرورة إجراء الانتخابات في كلّ المؤسسات السياسية الرسمية والأهلية، والمؤسسات المجتمعية؛ حتى نخلق حيّزًا عامًا صحيًا، يضمن المشاركة السياسية، ويُمكّن من ترميم البنية السياسية بما يفيد وطنيًا وسياسيًا، من خلال صلاحيّاتها التشريعية والسياسية المتجدّدة، ولا مخرج من إجراء الانتخابات دون قطاع غزة؛ لأنّ أيّ تمثيلٍ لا يشمل قطاع غزة تمثيله ناقصٌ لما يقارب 40% من النّخبين.**